

Distr.: General
14 February 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 10 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم
لمصر لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بصفتي رئيس المجموعة الأفريقية لشهر شباط/فبراير، أن أنقل إلى عنايتكم موقف
المجموعة الأفريقية في نيويورك المؤيد للسودان في مطالبته بإنهاء الجزاءات القسرية (قرار مجلس الأمن
1591 (2005)) المفروضة عليه منذ عام 2005.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أسامة محمود عبد الخالق

السفير

الممثل الدائم ورئيس المجموعة الأفريقية



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 10 شباط/فبراير 2023 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

في إطار بدء المناقشات الحالية في مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار المجلس 1591 (2005) المتخذ ضد السودان، نود أن نوضح موقف المجموعة الأفريقية في نيويورك المؤيد للسودان في مطالبته بإنهاء الجزاءات القسرية المفروضة عليه منذ عام 2005 بموجب ذلك القرار.

لا تشهد دارفور في الوقت الحاضر نزاعاً شديداً الضراوة أو يحدث فيها نزاع من هذا القبيل؛ ولا يوجد إلا اشتباكات متفرقة بين القبائل تُعزى إلى تغير المناخ وتنافس الرعاة والمزارعين على الموارد الشحيحة.

ولا تُرتكب فظائع أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وليست هناك أي أعمال قتالية تستوجب اللجوء إلى تدابير الإنفاذ. إن المقصود بالجزاءات هو أن تكون الملاذ الأخير، وهي، بحكم طبيعتها هذه، الاستثناء لا القاعدة.

ويتبين من تجربة فرض الجزاءات على البلدان الأفريقية أن المقصود بها أن تكون طويلة الأمد تشمل عدة أجيال. وهي متحيزة تماماً وتَقْوِض الأمن القومي والتنمية في البلدان المستهدفة بها.

ففي ليبيا، لم يُنه نظام الجزاءات الذي فُرض على البلد في عام 2003 إلا بعد 13 عاماً، واستغرق الأمر في رواندا 14 عاماً وفي أنغولا 9 أعوام وفي ليبيا 11 عاماً وفي العراق 13 عاماً. أما الجزاءات المفروضة على السودان، فهي تدخل الآن عامها الثامن عشر.

لقد كان الغرض من الجزاءات المفروضة فيما يتعلق بدارفور هو توجيه إدانة قوية لمديري النزاع الداخلي لكن أثرها تجاوز نطاق الأهداف المحددة لها، إذ كان له وقعه على حالة السلام والنظام والأمن في دارفور وعلى الأمن القومي للبلد ككل. والقرار 1591 (2005) ليس محكوماً بإطار زمني محدد ومن ثم لا يتضمن بنداً نهائياً لرفع الجزاءات تدريجياً أو تاريخاً لانتهائها.

وقد اعتمد مجلس الأمن القرار 1591 (2005) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لفرض جزاءات على السودان بدءاً من عام 2005. وصدر القرار المذكور في ظل ظروف ومعطيات المواجهات العسكرية المحتدمة التي وقعت آنذاك بين القوات الحكومية السودانية والجماعات المناوئة لها في ولايات منطقة دارفور، مما أدى إلى تردي الأوضاع الإنسانية الذي كان السبب في اتخاذ القرار. وبموجب القرار، فرض المجلس أيضاً حظراً على الأسلحة في دارفور، وجزاءات محدّدة الأهداف وحظراً على السفر ضد بعض الأفراد من كلا طرفي النزاع يُعتقد أنهم ممن أثروا على مجريات تلك الأحداث المأساوية.

وبالنظر إلى طبيعة الظروف الأمنية والسياسية الراهنة، ليس في دارفور فحسب بل في جميع أنحاء السودان، لم تعد الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1591 (2005) تتماشى مع الواقع الماثل اليوم مقارنةً بما كان عليه الحال في عام 2005 عندما تم فرضها. فقد تمكنت دارفور من تجاوز حالة الحرب والتحديات الأمنية والسياسية التي شهدتها في السابق، وبذلت الحكومة الانتقالية جهوداً كبيرة لتعزيز الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة. ويأتي في صدارة هذه الجهود اتفاق جوبا للسلام في السودان المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020 والذي تحرص الحكومة حالياً على تنفيذ بنوده بالتعاون مع شركائها في عملية السلام، بما يعين على استدامة السلام في دارفور.

وإضافة إلى ذلك، جرى بموجب الاتفاق تسمية قيادات الحركات المسلحة سابقاً لشغل مواقع سيادية ووزارية وإقليمية وولائية. ولم تعد هناك الآن حرب دائرة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور كما كان الأمر في السابق، وهو ما يعني أن مجلس الأمن لا يحتاج إلى فريق خبراء يتولى رصد تنفيذ الجزاءات.

لقد وضعت الحكومة السودانية عدة خطط وتدابير لمعالجة الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في دارفور. فاعتمدت الحكومة الانتقالية خطة وطنية لجمع الأسلحة غير المرخصة، ونفذت حملة لجمع كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة جرى التخلص منها وتدميرها بحضور عدد كبير من السفراء الأجانب المعتمدين في الخرطوم ومن ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وتهدف هذه الخطة إلى استئصال مصادر التهديد لحياة المدنيين، ومن المؤكد أن تنفيذها سيسهم في تعزيز الاستقرار والأمن وسيؤدي في نهاية المطاف إلى تبديد أي مخاطر محتملة.

وعلى الصعيد الإنساني، أصدرت الحكومة قرارات وتوجيهات تكفل للمنظمات الإنسانية حرية الحركة والوصول، ولم تعد هناك أي عقبات بيروقراطية أو إجرائية يمكن أن تعيق العمل الإنساني، بما في ذلك تيسير الوصول إلى المناطق التي لا تزال خاضعة لسيطرة الحركتين اللتين امتنعتا عن الاشتراك في المفاوضات - وهما جيش تحرير السودان/عبد الواحد في دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل عبد العزيز الحلو في جنوب كردفان. ولذلك، لم يعد لفريق الخبراء التابع لمجلس الأمن ما يرصده. ويتكامل ذلك مع استقدام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان التي تقوم وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية تحت إشرافها، والتي تشمل في ولايتها وأولوياتها الاستراتيجية الجانب الإنساني.

ولعلكم تلاحظون أن اتفاق جوبا للسلام الموقع في تشرين الأول/أكتوبر 2020 يستند إلى نهج عملي شامل يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور. فقد تضمن الاتفاق خمسة محاور تتناول خمسة مسارات رئيسية، إضافة إلى اتفاق آخر منفصل يتناول القضايا القومية المتعلقة بمستقبل حكم البلاد ودستورها والمشاركة السياسية العادلة. ووقعت ثمانية بروتوكولات تتناول جوانب تتعلق بنقاسم السلطة، ونقاسم الثروة، ووقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية، والعدالة، والمساءلة، والمصالحة، والتعويضات وجبر الضرر، وتنمية قطاع الرُّحْل والرعاة بدارفور، والأراضي والحواكير، وقضايا النازحين واللاجئين.

إن الحكومة السودانية تعتمد على موارد مالية محدودة في ظل عدم وفاء المجتمع الدولي بتعهداته فيما يتعلق بتمويل عملية السلام في دارفور. وفي هذا الصدد، نشير إلى الالتزام المتكرر الذي أعلنته الحكومة السودانية بتنفيذ أحكام الاتفاق وعزمها على معالجة ما تبقى من تحديات اجتماعية وأمنية. ونود أيضاً أن نشير إلى انعقاد عدة مؤتمرات للمصالحة بين القبائل في غرب وجنوب دارفور خلال الأشهر الماضية. وقد حققت هذه المؤتمرات نجاحات مشهودة في معالجة نزاعات محددة على الأراضي وعودة النازحين واللاجئين إلى قراهم. وأشار الأمين العام في بعض تقاريره المقّدمة إلى مجلس الأمن مؤخراً إلى الأثر الإيجابي الكبير الذي أحدثته هذه المصالحات، مما أسهم في إعادة الأمن والاستقرار إلى دارفور.

لقد كان من المنطقي والموضوعي أن تُنهي ولاية فريق الخبراء قبل إنهاء ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أو على أقصى تقدير بحلول موعد مغادرة العملية المختلطة البلد في عام 2020، وذلك بعد انتهاء مبررات استمرارها على اعتبار أن المرحلة الحالية في دارفور هي مرحلة

تتطلب دعم بناء السلام، لا حفظ السلام. ولكن للمفارقة، جُددت ولاية فريق الخبراء عملاً بالقرار 2562 (2021) لمدة عام آخر حتى آذار/مارس 2022، ثم مُددت مرة أخرى حتى آذار/مارس 2023 عملاً بالقرار 2620 (2022). وشملت الولاية الجديدة مسألة متابعة تنفيذ اتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين. ويجدر هنا إيضاح ما يلي:

- أولاً: اتفاق جوبا للسلام في السودان له آلية مختصة بمتابعة تنفيذه أنشئت بموجب الاتفاق نفسه. وهي آلية المراقبة والتقييم التي تضم إلى جانب الضامنين الثلاثة، وهم جنوب السودان والإمارات العربية المتحدة وتشاد، بقية دول الجوار والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي. وهذه هي الآلية التي حدّتها أطراف الاتفاق.

- ثانياً: فيما يتعلق برصد تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، تم تشكيل آلية عليا لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية تحت إشراف وزاري وهي تضم جميع الوزارات والمؤسسات المعنية. وقد أعدت هذه الآلية خطة وطنية لحماية المدنيين أرسلت إلى مجلس الأمن، وداومت الآلية نفسها على إحالة تقارير دورية ومرحلية إلى المجلس عن حالة تنفيذ الخطة، بل وإحالة نسخ من هذه التقارير إلى رئاسة لجنة الجزاءات. وكان آخر هذه التقارير قد أرسل إلى المجلس في 1 شباط/فبراير.

وفي 15 شباط/فبراير 2022، جُددت ولاية فريق الخبراء وفقاً لقرار مجلس الأمن 2620 (2022) لمدة سنة واحدة تنتهي في آذار/مارس 2023. ورُبط ذلك بمعايير مرهقة لتقييم التقدم المحرز بشأن المسائل التالية: الحوكمة السياسية والاقتصادية، والترتيبات الأمنية الانتقالية في دارفور، والخطة الوطنية لحماية المدنيين، والعدالة الانتقالية والمساءلة، ومعظمها مؤشرات غير واقعية ولا يمكن تنفيذها حتى في بعض البلدان المتقدمة النمو.

وفي ضوء البيانات الواردة أعلاه التي تؤكد جميعها أنه ليس ثمة مبررات لاستمرار ولاية فريق الخبراء ونظام الجزاءات، نطلب من مجلس الأمن إنهاء ولاية فريق الخبراء ونظام الجزاءات برمته. فقد تمكنت حكومة السودان من تحقيق العديد من الإنجازات، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- تعزيز السلام الاجتماعي والتعايش السلمي في دارفور، إضافة إلى منابر المصالحة ومنتديات الإدارة الأهلية.
- وضع برامج عملية بشأن العدالة الانتقالية وحل النزاعات بالوسائل السلمية ومعالجة انعدام الأمن.
- وضع خطة متكاملة بشأن حماية المدنيين أحييت إلى مجلس الأمن.
- إنشاء المفوضية القومية للسلام.
- تفعيل قانون المراعي والمسارات الرعوية والنزل للحد من الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة، وتحديد إجراءات ضبط هذه المسارات.
- السعي إلى معالجة الاختلالات البيئية الناجمة عن تغير المناخ.
- إنشاء مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.
- نشر الدفعة الثانية من السيارات والمركبات الأمنية، وإنشاء وحدة حماية المدنيين.
- النهوض بقدرات أفراد القوات النظامية.

- تأمين معسكرات النازحين داخلياً وقرى العودة الطوعية.
- توعية قيادات النازحين داخلياً للالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وإنشاء مؤسسات العدالة، وتقديم المشورة القانونية، وتنويع منظمات المجتمع المدني.
- تدريب الشرطة على مكافحة العنف الجنسي.

لذلك فإن إنهاء الجزاءات المفروضة عملاً بالقرار 1591 (2005) والقرارات ذات الصلة سيتمكن الحكومة السودانية من إعادة بناء قدرات قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون من أجل الحفاظ على السلام وتوطيده ليس في دارفور فحسب، بل وفي المناطق الحدودية حيث تنتشط جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تعمل على تهريب البشر والأسلحة وترتكب أنشطة إجرامية عابرة للحدود الوطنية. ففرض الجزاءات يؤثر تأثيراً مباشراً وسلبياً على عملية تحقيق الاستقرار.

إن المجموعة الأفريقية تؤيد بقوة مطلب السودان المشروع وتدعو إلى رفع هذه الجزاءات فوراً ودون شروط، على غرار ما فعل مجلس الأمن في الماضي في إطار القرار 2444 (2018)، خاصة وأن إنهاء الجزاءات سيسمح للحكومة السودانية بتأدية دور نشط في المنطقة، كما وضح في سياق الاتفاق السياسي للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى واتفاقات السلام في جنوب السودان، وبتعزيز السلام والأمن في دارفور. ولقد تحسنت حالة النزاع في دارفور تحسناً كبيراً كما أن اتفاق جوبا للسلام في السودان حقق، بوصفه اتفاقاً رئيسياً للسلام، النتائج المرجوة التي تتوخاها النقاط المرجعية.